

العراق والإنهيار في سوريا: إحتواء للنيران الإقليمية أم تأجيلها؟

تدرجاً، تحول العراق الى محط للأنظار والمخاوف. امامه الدومينو الاقليمي المتدحرج؛ انهيار الدولة السورية بسرعة هائلة؛ تهديدات ضده من اسرائيل تلقي تفهما اميركا وانما من دون ضوء اخضر حتى الان. قد يكون 2025 عاما صعبا على العراقيين والمنطقة



لا يزال حتى الان من الصعب حياكة خيوط الاحداث المتسارعة التي تعيشها المنطقة منذ "طوفان الاقصى" بدقة، وهي تطورات تلقي بظلالها على الساحة العراقية التي بالكاد خرجت من سنوات الازهبال الدموية، ومن تداعيات الغزو الاميركي المدمر، ومن ترتيب اوضاعها الداخلية. يزداد المشهد غموضا واثارة للقلق مع قرب دخول الرئيس المنتخب دونالد ترامب الى البيت الابيض في 20 كانون الثاني 2025، حيث من غير الواضح كيف سيتعامل مع ازمت المنطقة المتشابكة والمتداخلة، وما اذا كانت الحرب الاسرائيلية الدموية المتوسعة مينة وشمالا ستظل مفتوحة الاحتمالات، وما اذا كان مجيء "ترامب الثاني"، سيعطيها زخما جديدا ام سيكبحها؟

لهذا، من حق العراقيين ان يشعروا بالقلق، وذاكرتهم لا تزال حية من سنوات الازهبال التي عصفت بهم في العام 2013، عندما تمددت نيران الاقتتال الطائفي من سوريا المجاورة عبر الحدود، لتجد ارضا خصبة اتاحت لتنظيم داعش اعلان "خلافة" التكفير والذبح والسبي، ما الحق ضحايا وخرابا وجراحات لم يتعافوا منها حتى الان. وقد حاولت حكومة محمد شياع السوداني، الى جانب قوى "الاطار التنسيقي" الحاكم، وفصائل "الحشد الشعبي" منذ ما قبل ملامح انهيار المشهد السوري وسقوط النظام، التحرك لمنع انزلاق سوريا والمنطقة الى دوامة جديدة من العنف من خلال الاتصالات المباشرة والتواصل مع انقرة، وحتى مع سفراء الدول الكبرى في بغداد للحد من مخاطر المشهد المقبل والتحذير من المغامرات التي قد لا تكون مدروسة العواقب، وانما من دون جدوى.

ومع ذلك، فان التوتر العراقي بدأ قبل انفجار المشهد السوري، وتحديدا في منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، عندما شكت اسرائيل العراق برسالة الى مجلس الامن الدولي بسبب استمرار الفصائل

العراقية المنضوية في اطار "المقاومة الاسلامية في العراق" بشن هجمات بالطائرات المسيرة، وهو ما اعتبرته حكومة نتياهو بانه يخولها "حق الدفاع عن النفس". الرسالة الاسرائيلية، فهمت في بغداد بوضوح: نتياهو يبحث عن "ذريعة للاعتداء" على العراق. وبحسب التقارير، فقد تزامنت الرسالة الاسرائيلية مع ضغوط واتصالات اميركية وغربية ايضا تطالب العراق بالابتعاد عن "جبهة الاسناد" التي تخوض مواجهة عسكرية مفتوحة مع اسرائيل، في اطار الدفاع عن غزة. كما تحدثت معلومات عراقية عن ان "سفارة غربية" في بغداد نقلت رسالة تهديد اسرائيل الى حكومة السوداني بالمضمون نفسه، وربما اكثر من ذلك حيث تضمنت مواقع وشخصيات حددتها اسرائيل كاهداف محتملة لشن ضرباتها. هناك احساس عام بين القادة العراقيين بان

المنطقة يعاد رسم خرائطها، وان اسرائيل وتركيا تقودان المهمة، وان الولايات المتحدة ضالعة تماما، وان الايرانيين متوجسون مثلهم، وان سوريا لم تعد سندا، وان الاردن يشاركهم المخاوف، وان روسيا فلاديمير بوتين، منهمكة بحربها الاوكرانية مع الغرب، وباحتمالات التسوية المتوقعة مع ادارة الرئيس دونالد ترامب. بالتالي، فان هاجس رسم الخرائط، او في احسن الاحوال، اعادة تموضع قوى النفوذ الاقليمية والدولية، اخذة بالتبدل بقوة، وعلى القادة العراقيين ان يتحسبوا او على الاقل، يحاولون تحجيم خسائرهم المحتملة. وكان على العراق ان يتحرك على اكثر من صعيد. رد على الرسالة الاسرائيلية برسالة مضادة الى مجلس الامن، واجرى اتصالات مع زعماء وقادة دول عربية واقليمية وغربية، وارسل تعزيزات عسكرية كبيرة، مدعومة بقوات الحشد الشعبي لضبط مراقبة

الحدود مع سوريا والممتدة على طول نحو 600 كيلومتر، والاهم كما يبدو انه قرر عدم الانخراط في مجريات الاقتتال السوري، لا دعما للاسد، ولا حربا على فصائل المعارضة السورية التي تتحدر غالبيتها من تنظيمات "جبهة النصرة" وتنظيم داعش وشقيقتاهما والتي يخشى العراق ان يثير انتصارها على حكومة دمشق، تكرارا لسيناريو "الغزو الجهادي" الذي جرى قبل نحو 10 سنوات من داخل الاراضي السورية الى الموصل وتكريت والانبار وغيرها وصولا الى مشارف بغداد وكربلاء، واحتلالها وقتها نحو ثلث مساحة العراق.

ومن اجل تعزيز موقفها الحساس، ركزت حكومة السوداني ايضا على ضمان تأييد القوى السياسية لها، خصوصا تلك المنضوية في "اتلاف ادارة الدولة" الذي يضم القوى الشيعية والسنية والكرديّة. كما كان على السوداني ان يحاول ضمان التزام الحشد الشعبي بموقف الحكومة بالنأي بالنفس عن نيران الحرب السورية، وهو ما حصل فعلا بمواقف اطلقها رئيس هيئة الحشد فالح الفياض الذي كان اوفده رئيس الوزراء العراقي مهمة وساطة لم يعلن عنها الى كل من انقرة ودمشق، قبل سقوط الاسد بايام، لعله يفلح في رأب الصدع بين العاصمتين التي للعراق علاقات جديّة معهما، الا انه لم ينجح حيث قالت معلومات عراقية ان الرئيس السوري

السابق رفض تقديم تنازلات لنظيره التركي رجب طيب اردوغان، وكان يراهن على ان دول و"محور المقاومة"، خصوصا ايران والعراق وفصائله المسلحة وحزب الله، سيتحركون لمنع سقوط نظامه. لكن ذلك لم يحدث لاسباب كثيرة. وفي الوقت نفسه، فان محللين اخرين يعتبرون ان الموقف العراقي في مجمله خلال الايام التي سبقت سقوط نظام

السوداني وسوريا

خلال زيارة غير معلنة مسبقا لوزير الخارجية الاميركي انطوني بلينكن الى بغداد، قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني: "نشدد على ضرورة تمثيل كل مكونات الشعب السوري في ادارة البلاد لضمان تعزيز استقرارها، والعراق ينتظر الافعال لا الاقوال من القائمين على ادارة المرحلة الانتقالية في سوريا، ونؤكد ضرورة عدم السماح بالاعتداء على الاراضي السورية من اي جهة كانت (اشارة الى اسرائيل وتركيا)".



الاسد، كان نابعا اساسا من الخشية وحدها من ان مشهد احداث سوريا، اكبر منها، وان العراق هو المستهدف لاحقا. حتى ان قياديا في الحشد الشعبي تحدث عن ان فكرة استدرج فصائل المقاومة العراقية الى ساحة المعركة السورية، قد تكون فخا الهدف منه كشفها عسكريا وقيام اسرائيل باستهدافها بسهولة، طالما ان الولايات المتحدة ابدت اهتمامها بان لا تنفذ اسرائيل اعتداء مباشرا على اراضي العراق ومصالحه، حيث يعتقد ان رسالة التهديد التي نقلها السفير الغربي تتضمن لائحة باسماء القيادات والمواقع، بما فيها مطارات وموانئ، يلوح الكيان الاسرائيلي باستهدافها.

وتكاثرت خلال الشهور الماضية الابحاث والمقالات الاميركية والاسرائيلية التي ينادي كتابها، ويقترحون على ادارتي الرئيس جو بايدن والادارة المقبلة لترامب، بالتضييق على العراق، والضغط على حكومته من خلال عدة وسائل، بينها الاستفادة من العصا الاسرائيلية، وشن غارات اميركية لاغتيال قيادات في "المقاومة الاسلامية في العراق" ومن قادة الحشد الشعبي، واللعب بالورقة الاقتصادية حيث ان واشنطن تستخدم دبلوماسيتها من اجل تعزيز اندماج العراق بمحيطه العربي خصوصا مع السعودية ودول الخليج بالاضافة الى الاردن، ووقف اصدار اذونات تسمح لبغداد بتخصيص اموال لكي تدفع ل طهران ثمن امدادات الغاز الكبيرة التي تحصل عليها لتوليد الشبكات الكهربائية العراقية المتعثرة. ولعل اخطر ما يفكر به القادة العراقيون الان شبهان: اول ان نتياهو قد يستغل "الوقت الضائع" فيما بعد سقوط الاسد والحالة الضبابية في واشنطن في الانتقال بين ادارتين، لتنفيذ عدوان مباشر على العراق في اطار "تصفية الحسابات" مع دول وجماعات "محور المقاومة". وثانيا، والذي لا يقل خطورة، ان غموض السياسات التي قد ينتهجها ترامب فيما يتعلق بالعراق، يجعل القيادات العراقية تضرب "اخماسا باسداس"، خصوصا وان ترامب يتباهى منذ سنوات بانه هو من طبق سياسة "العقوبات الاقسى" على النظام الايراني، وواجهه اقتصاديا، وقلص قدرته على دعم حلفائه في المنطقة، وانه ايضا مثلما قبل قبل بضعة شعور، انه لو كان رئيسا لما توفرت الاموال الايرانية لحركة حماس لتمويل هجومها في 7 تشرين الاول 2023. ◀

أكثر من 50 سنة في حياة اللبنانيين



since 1965



التخلص من "التهديد" الكردي الجاثم على حدوده الجنوبية. للاكرد علاقات متشابكة مع الداخل العراقي، خصوصا مع اكرد اقليم كردستان. الخوف الاخر يتعلق بان احتمال هجوم قوات المعارضة السورية على مناطق سيطرة "قسد" قد يتسبب في استغلال داعش للفوضى العسكرية من اجل تحرير معتقله ورفد صفوفه بعناصر "جهادية" ساخطة بسبب سجنها منذ سنوات. كما ان داعش سيحاول بال تأكيد تفكيك مخيم الهول في ريف الحسكة السوري، والمفترض انه للنازحين من عائلات المقاتلين الجهاديين وابنائهم، ما سيفجر قنبلة موقوتة يجري التحذير منها منذ سنوات. ولهذا كله، فان بغداد امام كل هذه الاخطار دفعة واحدة: التحسب من ترامب العائد؛ احياء داعش؛ تحرك بعض المجتمعات العراقية في غرب البلاد متأثرة بانتشار التطرف في الجهة السورية من الحدود؛ احياء تنظيم داعش؛ اقتتال كردي يشارك فيه حزب العمال الكردستاني؛ اغتنام اسرائيل للحظة المؤاتية اقليميا ودوليا من اجل الاقتصاد من فصائل المقاومة العراقية وتدمير مقدرات البلد مثلما فعلت في غزة ولبنان وسوريا.

الحكم القائمة منذ ما بعد غزو 2003، وتفكك التفاهات التي حكمت تعاض الاكرد والشيعية والسنة والمكونات العراقية الاخرى، تحت سقف الدولة، وربما وصول الى الانهيار الى مرحلة الاقتتال العراقي الداخلي. وحتى في حال قررت اسرائيل و/او الولايات المتحدة فتح مواجهة ضد النظام الايراني بشكل مباشر، فان العراق سيجد نفسه بالتاكيد عالقا في جحيم اقليمي من غير الممكن تصور تداعياته، سواء عليه او على المنطقة عموما. النار السورية، تهدد العراق من جانب اضافي. الاف المعتقلين من ارايبي داعش وغيرها، محتجزون في سجون تابعة لقوات "قسد" التي يقودها الاكرد في شمال شرق سوريا، والذين تدعمهم الولايات المتحدة التي بدورها تحفظ بنحو 700 جندي في هذه المنطقة. يخشى العراقيون الان، ان نشوة اردوغان باكتساح دمشق، واسقاط الاسد، والتقدم الناجح عسكريا لكل من "هيئة تحرير الشام" التي يقودها ابو محمد الجولاني، بالاضافة الى تقدم ما يسمى "الجيش الوطني السوري" الممول والمسلح من تركيا، قد يشجع الرئيس التركي على محاولة

ولهذا، يشعر المسؤولون العراقيون بان ترامب قد يمضي قدما في تصعيد التضيق المالي على بنوك وقيادات عراقية، من باب التضيق على الايرانيين، خصوصا ان العراق لا يزال منذ ما بعد "سقوط صدام حسين" قبل اكثر من 20 سنة، يعتمد على البنك الفيدرالي الاميركي في نيويورك من اجل الحصول على ميزانيته السنوية من مبيعات النفط وغيرها، وسيكون في امكان المسؤولين في وزارة الخزانة الاميركية التدقيق في كل شاردة وواردة في مستلزمات ميزانية البلد ووجهة النفقات وحجمها، وبالتالي محاولة قطع التمويل الحكومي مثلا عن الحشد الشعبي الذي هو قانونيا، مؤسسة تابعة للدولة.

سيكون تشديدا اميركيا كالضغط على الدينار العراقي، والحد من توفير عملة الدولار الاميركي، وابتزاز البنك المركزي العراقي، وصفة لانهايار معيشي يقوده الجمهوري ترامب بدلا من الديموقراطي بيل كلينتون التسعينات وكاستعادة لاسقاط العراق في برائن مشابهة لبرنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي فرض على العراقيين قبل نحو 30 سنة، وواقعهم، باسم اضعاف نظام صدام حسين، في جحيم الفقر والعوز والمرض وصولا الى غزو العام 2003.

وتخشى بغداد سيناريو لا يقل جنونا، ويتمثل في محاولة ترامب تحويل العراق الى ساحة لمنازلة الايرانيين وضرب ما يراه نفوذا اقليميا متراجعا لهم، حيث ستجد طهران نفسها مضطرة الى الانخراط اكثر في الميدان العراقي، لحماية اخر خطوط دفاعها الاقليمية، ما سيقود غالبا الى انهيار صيغة

الاميركيون باقون؟

في ايلول 2024، اعلن العراق والولايات المتحدة اتفاهما على جدولة انسحاب القوات الاميركية المتبقية في العراق والمقدر عددها بنحو 2500 جندي. والآن، بعد انهيار النظام في سوريا، تتزايد الشكوك حول نية واشنطن الالتزام بانهاء دورها العسكري في هذا البلد، وحتى في سوريا المجاورة. وكان اتفاق بغداد - واشنطن ينص على انتهاء الانسحاب في ايلول العام 2026، عبر مرحلتين زمنييتين، الاولى انسحاب هذه القوات من الجزء الغربي من العراق، تحديدا قاعدة عين الاسد في الانبار في العام 2025، ثم يليها الانسحاب من مناطق اقليم كردستان، خصوصا قاعد حرير، في العام 2026.

ونقلت وكالة "اسوشيتدبرس" الاميركية عن مسؤولين اميركيين قولهم انه من غير المرجح ان يتخلى ترامب عن المواقع العسكرية الاميركية في سوريا، مضيفين ان تهديد عودة تنظيم داعش سيكون كبيرا الى درجة ان ترامب لا يمكنه المخاطرة بسحب القوات.

